

كتاب اليتيمة

لابن المقفع

لا أقصد في هذا الفصل أن أحدث عن ذلك الكتاب الذي نشره الأمير شكيب أرسلان، في أواخر القرن التاسع عشر، باسم البرة اليتيمة، تبعاً للمخطوطة التي نشره عنها، ثم نشره الأستاذ كرد علي، بهذا الاسم أيضاً، في مجموعة رسائل البلغاء؛ فليس هناك شك في أن الاسم الصحيح لهذا الكتاب هو الأدب الكبير أو الآداب، كما كان ابن قتيبة يسميه فيما ينقل منه في كتابه «عيون الأخبار».

وإنما أعني كتاب اليتيمة الذي كان يطلق عليه هذا الاسم في العصر الذي وضع فيه، والذي تعرّض لما تعرض له معظم كتب ابن المقفع من طغيان العصور وآفات الزمن، فضاع فيما ضاع من ذلك التراث الأدبي، ثم انقرض من دونها بكثير من الغموض والابهام؛ إذ اختلفت فيه كلمة العلماء، واضطربوا في صفتها، وبيان موضوعه ووجهته. وفي هذا ما يضاعف شقة الباحث الذي يلتبس تبين صورته، ورسم شيء من خطوطه وملاحمه، ووضعها في مكانه بين آثار ابن المقفع الأخرى، وتعرّف الصلات التي تربطه بالتيارات السياسية والأدبية والعقلية في عصره، ولا سيما إذا علمنا أنه كان من أجلّ كتب ابن المقفع خطراً وأكبرها منزلة، وقد أتيح له من الشهرة وذويع الصيت ما جعله حديث الأدباء، ومضرب المثل في البراعة وجودة الأداء، كالذي نراه في ذكر أبي تمام له في إحدى مدائح الحسن بن وهب، إذ يقول:

ولقد رأيتك والكلام لآلي
فكأن قبساً في عكاظٍ يخطبُ
تؤمُّ، فبكر في النظام وثيب
وكان ليلى الأخيلية تندب
وكثير غزوة يوم بين ينسب
وابن المقفع في اليتيمة يسهب

وكما زاه في صفة أبي الفضل أحمد بن أبي طاهر طيفور له ، إذ يقول :
 « ومن الرسائل المفردات اللواتي لا نظير لها ولا أشباه ، وهي أركان البلاغة ،
 ومنها استقى البلغاء ؛ لأنها نهاية في المختار من الكلام ، وحسن التأليف والنظام ،
 الرسالة التي لابن المقفع ، وهي اليتيمة ؛ فإن الناس جميعا يجمعون على أنه لم يعبر
 أحد عن مثلها ، ولا تقدمها من الكلام شيء قبلها . » وكذلك يجعله ابن النديم
 أحد كتب خمسة ، يقول إنها الكتب المجمع على جودتها .

وقد استطارت هذه الشهرة إلى القرن الحادى عشر للهجرة ، فزرى حاجى
 خليفة يصفه في « كشف الظنون » بأنه كتاب لم يصنف فى فنه مثله . وسواء
 أكان حاجى خليفة يتحدث بهذا عن « اليتيمة » التي نعينها والتي يذكرها طيفور ،
 أم يتحدث عن كتاب آخر من الكتب التي نحت هذا الاسم ، ونسبت إلى ابن
 المقفع ، كما زجج ، فأكبر الظن أنه بعبارة هذه يردد صدق تلك الشهرة التي
 استفاضت بين الناس .

وقد كان جديراً بهذا الذي أتيح لكتاب « اليتيمة » من ذبوع الصيت وارتفاع
 المنزلة وما يتبعهما من الحرص عليه ، أن يقيه عوادى الأيام . ولكننا نحسب
 أن هذا نفسه كان من أول الأسباب التي جنت على هذا الكتاب وعرضته
 للضياع ؛ إذ كان هو الذي زين للوراقين أن يستغلوا هذا الاسم الذائع الرفيع .
 « اليتيمة » فيطلقوه على غير مسماه من كتب ابن المقفع . بل لعلهم لم يكتفوا
 بذلك ، فذهبوا يطلقونه على ما شاءوا من الكتب التي يرجون لها الرواج
 وأكبر الظن عندنا أن الكتابين اللذين يذكرهما حاجى خليفة في سياق كلامه
 عنه : « عظة الألباب » و « التيمية » ويذكر أنهما مختصران له ، ويصف أحدهما
 بأنه « مشتمل على الحقائق والمعاني وأخبار السادة الصالحين » إنما جاء من هذه
 السبيل ، وأنهما لا يمتان ليتيمة ابن المقفع بسبب .

وبهذا الذي صنعه الوراقون ، وهو أمر معروف فيهم ، إلى جانب ما سنشير
 إليه بمد قليل ، اختلط الأمر في كتاب اليتيمة ، وتنكرت معاملة ، فلم يكن شيء
 أيسر بعد ذلك من أن تذهب « اليتيمة » الحقيقية في غمرة الأيام والأحداث .
 ويكفى أن نعلم أنه في القرن الرابع وحده كانت « اليتيمة » تطلق على كتب ثلاثة
 مختلفة ؛ فابن النديم يصفها في الفصل الذي كتبه عن ابن المقفع بأنها « في الرسائل » .
 ويفهم من هذا الوصف ، ومن جعله الكلام عن ابن المقفع في الباب الذي جعل

عنوانه : « تسمية الكتاب المترسلين ممن لرسائله كتاب مجموع » أن اليتيمة هو الاسم الذي أطلق على مجموع رسائل ابن المقفع . ويذهب القاضي أبو بكر الباقلاني (من علماء ذلك القرن) إلى أن «اليتيمة» أو «الدرة اليتيمة» تطلق على كتابين : أحدهما في الحكم والآخري في الإلهيات ؛ وذلك حيث يقول في كتابه : « إعجاز القرآن » في الفصل الذي عقده للكلام « في الدلالة على أن القرآن معجز » :

« وقد ادعى قوم أن ابن المقفع عارض القرآن ، وإنما فرغوا إلى «الدرة اليتيمة» وهما كتابان : أحدهما يتضمن حكماً منقولة توجد عند حكماء كل أمة مذكورة بالفضل ، فليس فيها شيء بديع من لفظ أو معنى . والآخري في شيء من الديانات وقد هوس فيه بما لا يخفى على متأمل . وكتابه الذي بيناه في الحكم منسوخ من كتاب بزرجهر في الحكمة . »

وإلى هنا نرى أن كتاب «اليتيمة» يوصف مرة بأنه في الرسائل ، على لسان ابن النديم ، وأخرى بأنه في الحكم ، وثالثة بأنه في الإلهيات ، على لسان أبي بكر الباقلاني .

وفي ذلك النص الذي أوردناه للقاضي أبي بكر ما لعله يشير إلى بعض الأسباب والملاسات التي كانت تدفع إلى الخلط ، إلى جانب ما ذكرنا ، وهي ترجع إلى نشاط « الزنادقة والملاحدة » في توهين أمر الإسلام بالظن على القرآن وإنكار إعجازه . وهو نشاط بلغ غاية بعيدة في القرن الثالث والرابع ، فكان من سيئهم إلى هذا أن يتلمسوا الآثار الأدبية التي يصح عندهم أن يقال إنها في معارضة القرآن . فلعلهم وجدوا في الكتابين اللذين ذكرهما الباقلاني ما يسد هذا الموضوع ويعنى ذلك الغناء . وإن كان كتاب «اليتيمة» أولى باسمه وبذيع صيته منهما في ذلك ، فلم يكن لهم بد ، تماماً على ما يقصدون إليه ، من أن ينزعوا عنهما اسميهما ويخلعوا عليهما ذلك الاسم ؛ إذ كان أليق بغرضهم وأكثر اتساقاً مع الدعوى التي يدعونها . فهذا — فيما نحسب — سبب من أسباب الخلط في شأن ذلك الكتاب ، على النحو الذي نراه في القرن الرابع .

فإذا كان القرن الخامس وجدنا رابعاً له عند أبي القاسم صاعد بن أحمد الأندلسي ، في كتابه « طبقات الأمم » ؛ فقد عرض لهذا الكتاب في جملة عرضه لكتب ابن المقفع ، فقال : « . . . وله تأليف حسان ، منها رسالة في الآداب

والسياسة ، ومنها رسالته المعروفة باليتيمة في طاعة السلطان . وقد جاءت هذه العبارة بنصها أيضاً في كتاب « عيون الأنباء في طبقات الأطباء » لابن أبي أصيبعة (من علماء القرن السابع) . وإذن فكتاب اليتيمة عند صاعد الأندلسي ثم عند ابن أبي أصيبعة الدمشقي ليس بمجموع رسائل ، ولا هو كتاب في الحكم أو في الإلهيات ، وإنما هو كتاب آخر يعالج موضوعاً معيناً أدنى إلى أن يكون من موضوعات السياسة ، هو « طاعة السلطان » .

وهكذا نرى إلى أي حد تضرّب الأوصاف المتعلقة بهذا الكتاب ، حتى يكاد يضيع الحق بينهما .

وبعد فماعسى أن تكون الوسيلة في مثل هذه الحالة إلى تحقيق هذه القضية والفصل فيها ، أو على الأقل ترجيح أحد هذه الأوصاف على سائرهما ، إلا أن تكون محاولة الكشف عن بعض النصوص من هذا الكتاب ومقارنتها ؟ ونحن نملك حتى الآن — قدر ما أتيج لي معرفته — قطعاً ثلاثاً منسوبة إلى كتاب « اليتيمة » ، ترجع اثنتان منها إلى القرن الثالث في المشرق ، وترجع الثالثة إلى القرن الخامس في الأندلس . ونستطيع أن نطمئن إلى أن القطعتين الأوليين — على الأقل — صحيحتا النسبة إلى « يتيمة » ابن المقفع قبل أن تعيث بها أيدي المزورين من الوراقين وغيرهم ؛ فأولاهما جاءت في كتاب المنظوم والمنثور لطيفور ، والثانية في كتاب عيون الأخبار لابن قتيبة . وكلا الرجلين عالم أديب صحيح البصر فيما يروى ، إلى جانب قربه — شيئاً ما — من عهد المؤلف . وسنرى أن القطعتين تتواردان على موضوع واحد ، مما يقوى رأينا في الاطمئنان إليهما ، وصحة الاستشهاد بهما . كما سنرى بعد أيضاً أن القطعة الثالثة — وقد جاءت في كتاب جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر النجدي — بعيدة عن التهمة ومضنه الشبهة . ولعلنا نستطيع بهذه القطع ، إلى جانب الفصل في قضية اليتيمة ، أن تتمثل شيئاً ما ، صورة من هذا الكتاب .

أما القطعة التي أوردها طيفور فقد نص في المقدمة لها على أنها من صدر كتاب « اليتيمة » ؛ فلنا بذلك أن نعتبرها نوعاً من المقدمة له ، يشرح فيها غرضه ، ويبين فيها طرفاً من الدوافع والملايسات التي حفزته إلى كتابته . وكذلك نجد الأمر في هذه القطعة ، فلا نخطئ فيها هذين الجانبين ، كما لا نخطئ فيها أسلوباً

ابن المقفع بأخص خصائصه . ويستطيع القارئ أن يرجع إليها في مجموعة « رسائل البلغاء » .
 وأول ما يلاحظ في هذه « المقدمة » أنها قد بنيت بناءً محكم الترتيب ، فأولها في أخلاق الناس أو « الرعية » في ذلك العهد ، ووسطها في الكلام عن علاقة ما بين الراعي والرعية ، وآخرها في الكلام عن راعي الناس في ذلك الوقت ، أو الإمام . فهو قد جمع فيها أطراف النظام السياسي ، وتكلم عن كل طرف على النحو الذي يسوق الكتاب له .
 فأما كلامه عن « الرعية » فهو وصف بليغ — وينبغي أن يكون صحيحاً دقيقاً أيضاً — لأخلاق الناس وسلوكهم في هذه الفترة المضطربة ، في أول عهد الدولة الساسانية . بل لعله من خير ما يوصف به الناس — بوجه عام — في مثل هذه الفترة من فترات الانقلاب السياسي ، حين تترايل الأخلاق ، ويشيع في الناس الشك والقلق وسوء الظن ، وتزول من بينهم الطمأنينة ، ويكثر فيهم الإنكار والتوثب والجموح ، ويعيث فيهم الفساد في جميع نواحيهم : « فقاتلهم باغ ، وسامهم عياب ، وسائلهم متعنت ، ومجيبهم متكلف ، وواعظهم غير محقق لقوله بالفعل ، وموعوظهم غير سليم من الهزء والاستخفاف ، ومستشيرهم غير موطن نفسه على إنقاذ ما يشار به عليه ، ومصطبر للحق مما يسمع ، ومستشارهم غير مأمون على العرش والحسد وأن يكون مهتاكاً للستر ، مشيعاً للفاحشة ، مؤثراً للهوى . والأمين منهم غير متحفظ من ائمان الخونة ، والصادق غير مختصر من حديث الكذبة ، وذو الدين غير متورع عن تفريط الفجرة . يتقارضون الشناء ، ويترقبون الدول ، ويعيبون بالهمز . يكاد أحزهم رأياً يلفته عن رأيه أدنى الرضا وأدنى السخط ، ويكاد أمتهم عوداً أن تسحره الكلمة ، وتسكبه اللحظة » .
 إلى آخر هذا الوصف الذي يعتبر وثيقة من أحسن الوثائق التي تصور لنا حالة الشعب النفسية في تلك الفترة .

وأما كلامه عن علاقة ما بين الراعي والرعية وصور هذه العلاقة ، فقد بناه على نوع من التقسيم المنطقي ، مداره هذان الطرفان مضروبين في حالي الصلاح والفساد ، على نحو يذكرنا بما هو شائع في كثير من كتب المتأخرين ، فتكون الحالات أربعة مرتبة هذا الترتيب : فخيرها ما اجتمع فيه صلاح الراعي والرعية ، فيؤدي الراعي إلى الرعية حقهم في الرد عنهم وتديبر شؤونهم ، وتؤدي الرعية

إلى الراعى حقه فى المودة والمناصحة والطاعة . ثم تلى هذه الحالة أن يصلح الإمام
وتفسد الرعية . ثم عكس هذا : أن تصلح الرعية ويفسد الراعى . ثم شرها
جميعاً وهو ما اجتمع فيه فساد الراعى والرعية .

والذى يعنى ابن المقفع من هذه الحالات الأربع هو الحالة الثانية . فأما
الناس أو الرعية فهم هؤلاء الذين تحدث عنهم ووصف الفساد الشائع فيهم فى
أول هذا الفصل . وأما الإمام فقد خصه بالقسم الأخير منه ، وقد جعل يردد
الكلام فيه بين ناحيتين : سيرته التى يسير بها فى رعيته ، ومعذته الذى يرجع
إليه ويمت به . فيقول فى الأولى مثلاً : « ... قد رأينا حظه من الله عز وجل
فى التثبيت والعصمة ، فلم يبرح الله يزيد خيراً ، ويزيد به رعيته مذ ولاءه ، فعندنا
من هذا وثائق من عبر وبينات » . ثم ينتقل من هذا إلى أسلوب من الرجاء ،
ليكون له بذلك أسلوب آخر فى الإقناع ، فيقول : « ونحتسب من الله عز وجل
ألا يزال إمامنا يسارع فى مرضاة ربه ، بالاستصلاح لرعيته ، والصبر على
ما يستنكر منهم ، وقلة المؤاخذة لهم بذنوبهم ، حتى يقبل الله له بصلاحة قلوبهم
ويفتح له أسماعهم وأبصارهم ، فيجمع ألفتهم ، ويقوم أوكدهم ، ويلزمهم مرشد
أمورهم ، وتتم نعمة الله على أمير المؤمنين بأن يصلحو له وعلى يديه ، فيكونوا
رعية خير راع ، ويكون راعى حير رعية ، إن شاء الله وبه الثقة » . وأما
الناحية الثانية ، وهى معدن الإمام « فإن أعظم حقوق الناس منزلة ، وأكرمها
نسبة ، وأولاها بالفضل ، حق رسول الله صلى الله عليه وسلم ، نبي الرحمة ،
وإمام الهدى ، ووارث الكتاب والنبوة والمهيمن عليهما ، وخاتم النبيين
والصديقين والشهداء والصالحين ، بعثه الله بشيراً ونذيراً وداعياً إلى الله بإذنه
وسراجاً منيراً ، ثم هو باعته يوم القيامة مقاماً محموداً . شرع الله به دينه ، وأتم
به نوره ، وحقق به رءوس الضلالة وجبايرة الكفر ، وخوله الشفاعة ، وجعله فى
الرفيق الأعلى صلى الله عليه وسلم . »

فهذا تحليل الفصل الذى اعتبرناه « مقدمة اليتيمة » حاولنا فيه أن نبرز
خطوطه الرئيسية وقسماته البارزة . ومنه يتبين لنا مبلغ ما فى ذلك الرأى
لسائد عن « اليتيمة » — وهو الرأى المستوحى من الباقلانى — من مجانبة
للصواب ، وأن ذلك الوصف الذى وصفه صاعد الأندلسى به ، وهو « طاعة
السلطان » ، وهو الوصف الذى لم يكده أحد يلتفت إليه ، هو الحق الذى لا ريب

فيه . كما تتبين لنا منه أيضاً بعض الدوافع التي حفزت ابن المقفع لكتابته ، وهى تلك الفتن والثورات التي غمرت العالم الإسلامى فى تلك الفترة ، والتي كانت ترتبص بالدولة وتتوئب عليها ، ولا سيما فى مدينة البصرة حيث كان يقيم ، فكتب كتابه هذا — وهو يشعر بالخطر الذى يهدد هذه الدولة الصديقة — مدافعاً مناخاً محتجاً عنها خاصة وعن السلطان عامة ، يدعو الناس إلى الهدوء ، ويرغبهم فى الطاعة ، ويبصّرهم مغبة المعصية ، ويسلك فى هذا الإقناع السبل المختلفة ، بين اللين والشدة ، وبين مخاطبة العقل واستثارة العاطفة الدينية ، إلى غير ذلك مما نرى نحوه من فى قطعة طيفور هذه ، ونحوها آخر فى القطعة الثانية ، وهى قطعة ابن قتيبة (١) .

وهذه القطعة مبنية على افتراض يدعو إليه الإقناع ، وهو أن فى السلطان شراً إلى جانب ما فيه من خير . ولعل هذا الافتراض كان من بعض نواحيه أثراً من آثار الدعوة التى كانت طائفة من الخوارج يبشونها ، منكرين وجوب الإمامة ذاهبين فى تأكيد رأيهم وتأيد دعوتهم المذاهب المختلفة ، من بيان الشرور التى صحبت الإمامة وما زالت تصحبها ؛ فكان لا بد لابن المقفع من أن يتأتى للرد على هذا فى ترفق وكياسة ، مستعيناً ببلاغته وثبوتيه جميعاً ، فكتب هذا الفصل الذى نقله ابن قتيبة فى أول كتاب السلطان ، وأخذ يضرب فيه الأمثال لتقليل مضار السلطان فى جنب منافعه ، بامتزاج الخير والشر فى جميع ما أفاء الله على أهل هذه الدنيا . فالسلطان عنده نعمة من نعم الله التى أتاحتها لعباده ، وقدرها خبيرهم كالغيث والرياح والصيف والشتاء والليل والنهار . وما قد يصحب السلطان من أذى وضراً إنما هو بقدر ما لا بد منه فى سنن الكون ونواميس الخليفة ، على نحو ما فى «الغيث الذى هو سقيا الله وبركات السماء وحياة الأرض ومن عليها ، وقد يتأذى به السفمر ، ويتداعى له البنيان ، وتكون فيه الصواعق . وتدر سيوله فيهلك الناس والدواب ، وتعوج له البحار ، فتشتد البلية منه على أهله .

(١) لا ريب عندنا فى أن هذه القطعة صحيحة النسبة إلى بيعة ابن المقفع ، وإن كان ابن قتيبة قد أغفل فى إسنادها النص عليه ؛ إذ اكتفى فى ذلك بقوله : « قرأت فى البيعة » إذ كان صاحبها فى ذلك الوقت متميناً كما يظهر . ذلك أن الثعالبي يورد فى كتابه « شمار القلوب » فقرات من هذه القطعة ، مع النص على أنها من بيعة ابن المقفع . وهذا دليل مادى يضاف إلى ما يشهد به أسلوبها وموضوعها

فلا يمنع الناس إذا نظروا إلى آثار رحمة الله في الأرض التي أحيا ، والنبات الذي أخرج ، والرزق الذي بسط ، والرحمة التي نشر ، أن يعظموا نعمة ربهم ويشكروها ، ويلغوا ذكر خواص البلايا التي دخلت على خواص الخلق « إلى غير ذلك من الأمثال التي يشرحها في براعة وجمال . وإذا كانت هذه سنة الله في خلقه ، فليس في هذا الأذى الذي قد يحسنه الناس في السلطان ما يدعو إلى الشك في أنه نعمة من نعم الدنيا ، أو يدعو إلى الخروج عليه أو التحلل من طاعته . وأما القطعة الثالثة فقد أوردها ابن عبد البر في سياق الأقوال المختلفة في كراهية الرأي ووجوب الرجوع في أحكام الدين إلى السنة والأخذ بالآثار الصحيحة ، وكان ذلك مذهب عامة أهل البصرة ، ووجها من أوجه الخلاف بينهم وبين الكوفيين . وقد يبدو أول الرأي أن هذه القطعة بعيدة عن موضوع اليتيمة الذي رأينا ، وملابساتها التي لاحظنا ، وذلك إذ يقول فيها :

« ولعمري إن لقولهم ليس الدين خصومة أصلا بثبته . وصدقوا ، ما الدين بخصومة . ولو كان خصومة لكان موكولا إلى الناس يثبتونه بأرائهم وظنهم . وكل موكول إلى الناس رهينة ضياع . وما ينقم على أهل البدع إلا أنهم اتخذوا الدين رأيا ؛ وليس الرأي ثقة ولا حتما ، ولم يجاوز الرأي منزلة الشك والظن إلا قريبا ، ولم يبلغ أن يكون يقينا ولا ثبنا . ولستم سامعين أحدا يقول لأمر قد استيقنه وعلمه : أرى أنه كذا وكذا . فلا أجد أحدا أشد استخفافا بدينه ممن اتخذ رأيه ورأي الرجال دينا مفروضا . »

ولكن هذا لا يكفي في حملنا على الشك في نسبة هذه القطعة إلى اليتيمة التي يذكرها صاعد ، معاصر ابن عبد البر ومواطنه ؛ إذ ينبغي أن نلاحظ أولا أنها مقتضبة من سياقها في الكتاب ، وأنها لا يبعد أن تكون استطرادا . ومع ذلك فإننا نزع أن الصلة بينها وبين « طاعة السلطان » مائلة ، فإن دعاء الثورة وشق عصا الطاعة إنما يعتمدون في دعوتهم على آراء في الدين يرونها . فهذه القطعة — فيما أحسب — متولدة من فصل كتبه في تهجين ذلك المذهب الذي يذهبون إليه . ومهارته تظهر في اصطناع قول البصريين فيما يرمى إليه من الدعوة إلى الطاعة ، والبصريون هم في ذلك الوقت أشد الناس مجافاة للدولة ومحادثة لها وإنكارا عليها . ولكن ان المقفع يخالف البصريين في شيء خطير ، وهو

أنه إنما يسلب الناس حق الرأي لا إنكاراً للرأى في ذاته ، ولكن ليهب ذلك الحق للدولة . فعنده أن للإمام وحده حق الحكم بالرأى فيما لم يكن فيه أثر . وبعد ، فهذه صور من كتاب «اليتيمة» نرجو أن يكون فيها بعض البيان عنه ، وإزاحة لما تغشاه من غموض وإبهام . على أنا نستطيع بجانب ذلك أن نتمثل نواحي أخرى منه ، إذا نحن نظرنا في رسالة الصحابة له . فقد عرض في خلالها لهذا الموضوع الذى بنى عليه كتابه هذا ، وهو طاعة السلطان ، فأورد الآراء التى كان الناس من الفقهاء ومن إليهم يقولون بها في هذا الصدد ، كقول بعضهم : إن أمرنا للإمام بمعصية الله فهو أهل أن يعصى ، وإن أمرنا بطاعة الله فهو أهل أن يطاع . وكقول الآخرين : بل نطيع الأئمة في كل أمورنا ، ولا نفتش عن طاعة الله ولا معصيته ، ولا يكون أحد منا عليهم حسيبا ، هم ولاة الأمر وأهل العلم ونحن الاتباع وعلينا الطاعة والتسليم . ثم وقف بين هذين المذهبين يناقش كلا منهما ، ويبين ما يترتب عليه من توهين السلطان وتهجين الطاعة ، حتى ينتهى الى الرأى الذى يراه في هذه المسألة ، وهو الفصل بين طائفتين مختلفتين من أمور الدين : أولاهما الفرائض والحدود كالصلاة والصيام والحج وخذ السرقه ، وهذه أمور لم يجعل الله لأحد عليها سلطانا ، فلا طاعة للإمام لو أنه نهى عنها أو أراد تعطيلها . والآخرى شؤون الدولة وتديبرها ، كالغزو والقفول ، والجمع والقسم ، والاستعمال والترك ، فهذا مما جعل الله أزمته بيد الإمام ، فن عصاه فيها أو خذله فقد أوتغ نفسه .

وأكبر الظن أن هذا الذى عرضه في رسالة الصحابة كان من الموضوعات التى تناولها بالبيان والتحليل في كتاب «اليتيمة» . فإذا صح هذا الفرض كان هذا الجزء من رسالته مما يزيدنا بهذا الكتاب معرفة ، ولا سيما إذا صح ما تقترضه أيضا ، وهو أن الظروف التى لا بست رسالة الصحابة وأوحت كتابتها ، هى الظروف التى لا بست كتاب «اليتيمة» ، ودفعت ابن المقفع إلى وضعه .